

Distr.: Limited
8 October 2013
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

بيرو: مشروع قرار

تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٠ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بتعزيز الإدماج الاجتماعي، وقرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(١) التي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات بأن تعزيز نظم

(١) القرار ١/٦٥.



الحماية الاجتماعية الشاملة التي تضمن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، بما يتفق مع الأولويات والظروف الوطنية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالالتزام الحاسم لعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة بتعميم مراعاة الإدماج الاجتماعي في عملها، وتشجع الكيانات الأخرى على أن تحذو حذوها،

وإذ تعيد تأكيد التزام المجتمع الدولي بإعمال حق الجميع في الحصول على عمل وفي مستوى معيشة ملائم والحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية والضمان الاجتماعي،

وإذ تؤكد أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل الذي يعين على مواجهة تحديات البطالة أمر ضروري للقضاء على الفقر والحد من مظاهر التفاوت وينبغي أن يُستكمل، حسب الاقتضاء، بسياسات فعالة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك سياسات الإدماج الاجتماعي،

وإذ تسلم بضرورة تمكين الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة أو يعانون التهميش من أن يستفيدوا هم أيضاً من مكاسب النمو الاقتصادي،

وإذ تسلم أيضاً بأن الإدماج الاجتماعي والمساواة يرتبطان ببعضهما ارتباطاً جوهرياً وأن التركيز على الفئات السكانية الأشد حرماناً وتعرضاً للإقصاء والاستثمار فيها، ولا سيما المستضعفون من النساء والأطفال، خطوة ذات أهمية حاسمة في التعجيل بالتقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم كذلك بأن لسياسات الإدماج الاجتماعي ونظمه دوراً أساسياً في إيجاد مجتمع شامل للجميع، ولها أيضاً أهمية بالغة في تعزيز قيام مجتمعات يسودها الاستقرار والأمان والوثام والسلام والعدل وفي تحسين الترابط والإدماج الاجتماعيين. بما يتيح هئية بيئة ملائمة للتنمية والتقدم،

وإذ تعيد تأكيد الدور الهام للمسؤولية الاجتماعية للشركات وخضوعها للمساءلة في هئية بيئة مواتية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتكامل الاجتماعي،

وإذ تقر بأن سياسات الإدماج الاجتماعي تعزز أيضاً العملية الديمقراطية،

وإذ تؤكد ضرورة أن تشجع سياسات الإدماج الاجتماعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإتاحة فرص متكافئة للجميع، وبخاصة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة أو يعانون التهميش، وتوفير الحماية الاجتماعية لهم،

وإذ تسلّم بأن مشاركة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو يعانون التهميش مسألة بالغة الأهمية لوضع سياسات للإدماج الاجتماعي كفيلة بتحقيق التكامل الاجتماعي بصورة فعالة، حسب الاقتضاء، وتنفيذها،

وإذ تقرّ بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تعزيز التكامل الاجتماعي بوسائل منها البرامج الاجتماعية ودعم وضع سياسات تكفل الإدماج الاجتماعي،

وإذ تؤكد أهمية هئية بيئة دولية موثوقة، وبخاصة النهوض بالتعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي في كل بلد، بما في ذلك الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين والوصول إلى الأسواق وتوفير الدعم المالي والتقني وبناء القدرات،

وإذ تعرب عن القلق إزاء احتمال تفاقم الاستبعاد الاجتماعي في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية وفي ظل القلق الذي يجري الإعراب عنه حالياً إزاء عدم توفر الطاقة وانعدام الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد، يمكن لسياسات الإدماج الاجتماعي وبرامجه المستدامة والموثوقة أن تؤدي دوراً إيجابياً،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٢)؛

٢ - تؤكد ضرورة أن تعطي الدول التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن التكامل والإدماج الاجتماعيين الأولوية لتهيئة "مجتمع للجميع" يقوم على احترام جميع حقوق الإنسان ومبادئ المساواة بين الأفراد وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز المشاركة الفعالة لكل فرد من أفراد المجتمع، ولا سيما الأفراد الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو يعانون التهميش، في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمشاركة في عمليات صنع القرار؛

٣ - وإذ تؤكد من جديد أن سياسات التكامل الاجتماعي ينبغي لها أن تسعى إلى الحد من أوجه التفاوت وأن المساواة والإدماج الاجتماعي هما حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، التي تكفل إمكانية مشاركة الشباب وإسهامهم في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطرق مستدامة؛

(٢) A/68/169.

٤ - وإذ تشدد على أهمية القضاء على الأمية وتعزيز المساواة بين الجميع في الاستفادة من أجود مستويات التعليم والتدريب وتطوير المهارات ومن الفرص المتاحة في هذه المجالات باعتبارها وسائل أساسية للمشاركة في المجتمع والاندماج فيه؛

٥ - هيب بالدول أن تعمل على تحقيق المزيد من المساواة في الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي الشامل المستدام ومن فرص العمل، بسبل منها اتباع سياسات تكفل وجود أسواق عمل شاملة وتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي تلي الاحتياجات الاجتماعية يكون للعمالة فيها دور أساسي واستراتيجيات للإدماج الاجتماعي تعزز التكامل الاجتماعي عن طريق كفالة توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو يعانون التهميش، على نحو ما يحدده كل بلد وفقاً لظروفه الخاصة، بما في ذلك على أساس الطلب، وتعزيز حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وحمايتهم؛

٦ - تشجع الدول على النظر، عند الاقتضاء، في إنشاء مؤسسات أو وكالات وطنية للنهوض ببرامج الإدماج الاجتماعي وآلياته وتنفيذها وتقييمها على المستويين الوطني والمحلي؛

٧ - تشجع أيضاً الدول على أن تواصل، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالموضوع، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشراتها، ذلك أن تحقيقها عنصر أساسي في رسم السياسات الوطنية للإدماج الاجتماعي والنهوض بها؛

٨ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز الإدماج الاجتماعي وتدعو كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى القيام بذلك من باب العدالة الاجتماعية ولتمكين المستضعفين من السكان من بناء منعتهم والتكيف مع الضغوطات والرجات الناجمة عن ازدياد الأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ الإنسانية وتغير المناخ؛

٩ - تدعو الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الوطنية المبذولة لإقامة مجتمعات شاملة للجميع وتشجع المنظمات الإقليمية على القيام بذلك، وبخاصة في البلدان النامية، بناء على طلبها، بوسائل منها التعاون المالي والتقني لوضع سياسات سليمة للإدماج الاجتماعي وتنفيذها؛

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على مراعاة تعميم أهداف التكامل الاجتماعي في السياسات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي تعزيزاً لمشاركة الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة أو يعانون التهميش في تخطيط العمليات وتنفيذها ورصدها بالتعاون حسب الاقتضاء مع المنظمات المعنية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية

الدولية والإقليمية والشركاء في ميدان التنمية وفي الميدان الاجتماعي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛

١١ - تدعو الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والشركاء في ميدان التنمية وفي الميدان الاجتماعي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير معلومات عن أنشطتها في مجال تعزيز الإدماج والتكامل في الميدان الاجتماعي وتبادل الآراء وتقاسم الممارسات الجيدة والمعلومات المتعلقة بسياسات الإدماج الاجتماعي؛

١٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى تدعيم سياسات التكامل الاجتماعي وعدم التمييز باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التصدي لأوجه التفاوت في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٣ - تدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى انتهاء فرصة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للاهتمام بالمقصيين من التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتركيز جهودها ومواردها على أقل الفئات منعمة وتعزيز مشاركتها هي والمجتمع المدني في عمليات صنع القرارات، وبوضع أهداف وغايات ومؤشرات؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة؛

١٥ - تقرر أن تواصل النظر في المسألة في دورتها السبعين في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار البند المعنون "التنمية الاجتماعية".